ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Mahalla forces in the Husseinite state of Tunisia And their political and military role (1782-1837)

Maad Ibrahim Muhammad

Tikrit University/ College of Education for Girls/ Department of History

* *Corresponding author: E-mail* : moad.e.mohamad@tu.edu.iq

Keywords:
Tunisia,
Mhalla
Husainid Beys,
Military Taxation,
Siba Lands,
Regular Army

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	3 Feb 2026
Received in revised form	25 Mar 2026
Accepted	27 Mar 2026
Final Proofreading	29 June 2026
Available online	30 June 2026

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

This research provides a historical and structural study of the "Mhalla" institution as the primary military, financial, and political tool for consolidating the authority of the Beys (Muradids and Husainids) in Tunisia during the modern era The study aims to trace this institution as a mobile governmental and administrative apparatus that embodied the relationship between central authority and tribal society The paper highlights the multifaceted roles of the Mhalla, ranging from its military functions in maintaining internal security, settling inter-tribal conflicts, and securing land borders, to its political role in establishing the Bey's legitimacy and preparing the crown prince (Bey al-Mhalla) for governance Furthermore, the study examines the economic and social dimensions of the Mhalla as a mechanism for tax collection and extracting the "Lizma", tracing its negative impacts on rural agricultural production and its representation in popular memory Finally, the research analyzes the factors behind the decline and eventual obsolescence of this institution during the period (1814-1837), driven by demographic crises, epidemics, European consular pressure, and the emergence of the modern regular army.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.33.6.1.2026.15

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

قوات المحلة في الدولة الحسينية بتونس ودورها السياسي والعسكري (١٧٨٢-١٨٣٧)

معاد إبراهيم محمد/ جامعة تكريت / كلية التربية للبنات

الخلاصة:

تناول هذا البحث دراسة تاريخية وتنظيمية لمؤسسة "المحلة" باعتبارها الأداة العسكرية والمالية والسياسية الأساسية لتثبيت سلطة البايات (المراديين ثم الحسينيين) في تونس خلال العصر الحديث وهدفت الدراسة إلى تتبع هذه المؤسسة بوصفها جهازاً حكومياً وإدارياً متنقلاً جسد العلاقة الجدلية بين السلطة المركزية والمجتمع القبلي كما سلط البحث الضوء على الأدوار المتعددة للمحلة بدءاً من وظيفتها العسكرية في ضبط الأمن الداخلي وفض النزاعات العشائرية وحماية الحدود وصولاً إلى دورها السياسي في

تكريس شرعية الباي وإعداد ولي العهد (باي المحلة) لممارسة الحكم وناقشت الدراسة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمحلة كآلية قهرية لجمع الضرائب واستخلاص "اللزّمة" متتبعةً الآثار السلبية لحركتها الدورية على الإنتاج الزراعي في الأرياف وصورتها القاتمة في الوجدان الشعبي وأخيراً رصد البحث عوامل تراجع هذه المؤسسة ونهايتها في الفترة (١٨١٤-١٨٣٧) تحت وطأة الأزمات الديموغرافية والأوبئة والتغلغل القنصلي الأوروبي وبداية تشكّل النواة الأولى للجيش النظامي الجديد.

الكلمات المفتاحية: تونس، المحلة، البايات الحسينيون، الجباية العسكرية، بلاد السيبة، الجيش النظامي.

المقدمة

تُمثل دراسة تاريخ تونس في العهد الحديث مجالاً خصباً وثرياً للبحث في آليات تشكّل الدولة التونسية وتطور بنيتها المؤسساتية والسيادية وفي هذا السياق التاريخي تبرز مؤسسة "المحلة" كأحد أهم الأجهزة السياسية المركزية التي اتكأت عليها سلطة البايات (المراديين ثم الحسينيين) لفرض المركزية وتحقيق الاندماج الترابي وضمان الولاء لتونس لم تكن المحلة مجرد حملة عسكرية عابرة أو أداة جباية موسمية ظرفية تمليها الحاجة الآنية لخزينة الدولة بل كانت هيكلاً إدارياً وقضائياً واقتصادياً متنقلاً يعكس فلسفة الحكم ومؤسساته وطبيعة التوازنات بين الحاضرة "تونس" (المركز) والمجال القبلي المحيط بها (الأطراف) إنها التجسيد المادي لفكرة السلطة السائرة التي لا تكتفي بانتظار الطاعة في قصورها بل تسعى لفرضها ميدانياً وعبر استعراض أدوات القوة بصفة دورية ومنتظمة.

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على مؤسسة محورية ركبت صهوة التاريخ التونسي لقرون عدة وشكّلت العصب الحيوي للاستمرار المالي والسياسي والعسكري للدولة الحسينية وتتجلى هذه الأهمية في تفكيك التقاطعات الوظيفية للمحلة حيث لا يقف البحث عند حدود الوظيفة العسكرية الصرفة للحملة والمتمثلة في الردع والقتال بل يتعداها إلى فهم أبعادها الإدارية كإطار مخصص لإعداد ولاة العهد وتأهيلهم لممارسات الحكم الفعلي وأبعادها الاقتصادية كقناة رئيسة لتحصيل الفائض الريفي وإعادة توزيعه فضلاً عن أبعادها الاجتماعية والرمزية في المخيال الجمعي والوجدان الشعبي التونسي الذي عاين وعايش حركتها عبر الأجيال.

تتمحور إشكالية البحث حول تساؤل رئيس وجوهري مفاده:

كيف ساهمت مؤسسة "المحلة" في صياغة جغرافية السيادة الحسينية وتثبيت مركزية الدولة في فضاء قبلي وعشائري متحرك وما هي أبرز العوامل الداخلية المتراكبة والخارجية الضاغطة التي عجلت بأفول هذا النظام التقليدي وتعويضه بالمؤسسة العسكرية الحديثة القائمة على النمط النظامي الأوروبي خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر؟

وينبثق عن هذه الإشكالية الأم مجموعة من التساؤل الفرعية الحيوية:

١. ما هي التركيبة البشرية والاجتماعية التي ميزت قوات المحلة؟

٢. كيف تضافر المسار الجغرافي والزمني لحركتها مع المواسم الفلاحية والاقتصادية لتونس؟

٣. ما هو حجم الأثر اللوجستي والمالي الذي تركته المحلة على قوى الإنتاج الزراعي في الأرياف التونسية؟

يعود اختيار هذا الموضوع إلى الرغبة في إعادة قراءة آليات الإدارة والمقاومة والاتصال والانفصال في تاريخ تونس الحديث من خلال وثائق المحلة وأدبيات المؤرخين المعاصرين لها كما أن تتبع جدلية العلاقة بين المركز القوي والمتحرك (الممثَّل في المحلة) والأطراف الجغرافية (الممثَّلة في القبائل) يتيح فهماً أعمق للجذور التاريخية للمسألة الجبائية وأزماتها البنيوية في تونس والتي لا تزال تلقي بظلالها على قراءات التاريخ الاجتماعي والاقتصادي المغاربي ككل وتفسر طبيعة العلاقة التاريخية بين الدولة والمجتمع.

فجوة البحث:على الرغم من وجود دراسات قيمة تناولت مسائل الجباية أو الجيش في العهد الحسيني بشكل عام إلا أن المكتبة التاريخية ما زالت تفتقر إلى بحث تركيبي ونقدي يجمع بين الوظائف الأربع الكبرى للمحلة (العسكرية، والسياسية، الاقتصادية، والرمزية) في إطار تحليلي واحد ويرصد بدقة مرحلة التحول النمطي للنظام (١٨١٤–١٨٣٧) وعلاقة ذلك بالتحولات الإقليمية والتحديث العسكري؛ وهو ما تسعى هذه الدراسة برؤيتها التحليلية إلى سده وتأصيله علمياً بالاعتماد على مادة مصدرية متنوعة.

تأسيساً على ما تقدم انتظم هذا البحث في أربعة مباحث متكاملة ومترابطة خُصص المبحث التمهيدي لتحديد الإطار التاريخي والتنظيمي لقوات المحلة من خلال تتبع جذورها التاريخية قبل عام ١٧٨٢ وبنيتها التنظيمية ومسارها الجغرافي والزمني بين محلتين (الصيف والشتاء) واهتم المبحث الأول بالدور العسكري للمحلة وضبط الأمن الداخلي عبر رصد جهودها في فض النزاعات العشائرية وتأمين القوافل والردع الخارجي أما المبحث الثاني فقد ناقش دور المحلة كأداة للتمكين السياسي وفرض السيادة الحسينية مبرزاً إشراف ولي العهد (باي المحلة) على قيادتها وعلاقتها بالقيادات المحلية وعالج المبحث الثالث الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للحملة من حيث آليات الجباية وأثرها على الريف وتمثلاتها في الوجدان الشعبي وختم البحث بالمبحث الرابع الذي رصد عوامل تراجع دور المحلة ونهاية نظامها (١٨١٤–١٨٣٧) تحت وطأة الأزمات الطبيعية والتغلغل الأوروبي وإرهاصات التحديث العسكري الجديد.

المبحث التمهيدي: الإطار التاريخي والبنيوي لقوات المحلة في تونس

المحور الأول: الجذور التاريخية لنظام "المحلة" في تونس قبل عام ١٧٨٢

لم يكن نظام "المحلة" في تونس وليد الصدفة التاريخية أو مجرد ابتكار مؤسساتي معزول بل كان تطوراً طبيعياً لأساليب الجباية والسيطرة الميدانية التي عرفتها البلاد عبر العصور التاريخية المتعاقبة وتكثفت معالمها البنيوية مع استقرار الحكم العثماني وتجذره إذ تعود الجذور الأولى للمحلة بمفهومها المرن القائم على الحركة الجوالة إلى العهد الحفصي حيث كان السلاطين يخرجون في حركات دورية منتظمة لتأديب القبائل العاصية وجمع الضرائب وتأكيد الحضور الرمزي للملك في الأطراف (Hopkins, 1958, 76). ومع تأسيس حكم الدايات ثم البايات المراديين شهدت هذه الآلية تحولاً نوعياً؛ إذ تحولت المحلة من مجرد حملة تأديبية ظرفية ومؤقتة ترتبط بوجود تمرد إلى مؤسسة تابعة للسلطة ذات طابع هيكلي وقانوني ثابت (خوجة ١٩٧٥، ١١٤).

وكان الباي المرادي الأول مراد كورسو (١٦١٣-١٦٣١) هو المؤسس الفعلي والمهندس الحقيقي لآلية الحركة الدورية المنظمة للمحلة؛ فقد أدرك بثاقب نظره السياسي أن السيطرة على البلاد وإدارتها لا يمكن أن تتِمّا بفعالية من داخل أسوار حاضرة تونس والقصور المغلقة فحسب بل تتطلب بالضرورة الحضور الفعلي واليومي في الدواخل لإخضاع القبائل الرافضة لدفع "اللزومة" (الضريبة المفروضة) (التوجاني ١٩٧٨، ٨٩) وتطور هذا النظام بشكل صارم وعميق في عهد حمودة باشا المرادي (١٦٣١-١٦٦٦)، الذي نجح في تحويل المحلة من مجرد أداة عسكرية قاهرة إلى طقس سياسي وسيادي سنوي يعلن فيه الباي عن هيبة الدولة وجبروت السلطة المركزية (الشريف ١٩٨٠، ٧٢).

وعندما تسلم البايات الحسينون مقاليد الحكم والسيادة عام ١٧٠٥ على يد حسين بن علي ورثوا هذا الهيكل المؤسساتي الحيوى واستثمروا فيه بشكل أعمق وأكثر تنظيماً (Cherif 1984, 1:132). وقبل عام ١٧٨٢ وهو تاريخ يمثل منعطفاً حاسماً في استقرار الإدارة الجبائية وتعاظم قوة الإدارة الحاكمة في باردو كانت المحلة تمثل الركيزة الأساسية والعمود الفقري الذي يمنع انزلاق البلاد نحو الفوضى القبلية والانقسام السياسي الشامل لقد غدت المحلة بمثابة "عاصمة متحركة" تضم الباي أو ولي عهده (الذي صار يُلقب رسمياً بـ "باي المحلة") يرافقه كبار المسؤولين العسكريين، والقضاة الشرعيون والكتبة، والمحاسبون، مما جعلها أداة إدارية وقضائية متكاملة الأركان وليست مجرد قوة عسكرية عمياء تهدف للبطش والتدمير فقط (ابن أبي الضياف ١٩٩٠، ج٢، ٤٥-٤٨).

المحور الثاني: البنية التنظيمية والتركيبة البشرية للمحلة

تميزت المحلة بتركيبة بشرية واجتماعية مدروسة بعناية فائقة من قِبل مهندسي السياسة الحسينية؛ فقد جمعت هذه التركيبة في توازن دقيق بين عناصر عسكرية نظامية ذات أصول تركية وعناصر محلية ريفية وقبلية وهو ما ضمن للباي تحقيق توازن قوى استراتيجي يمنع أي طرف من الانفراد بالسلطة أو التفكير في التمرد على المركز (Mantran 1961, 110). وتتكون هذه البنية المعقدة من أربعة عناصر أساسية تتكامل أدوارها ميدانياً:

الأوجاق الإنكشارية (العسكر التركي): وهم يشكلون النواة الصلبة والعماد العسكري للمحلة ويمثلون القوة الضاربة النظامية المدربة على استخدام الأسلحة النارية والبنادق والمدافع الخفيفة كان دورهم أساسياً في الحصار ومواجهة القوى القبلية الكبرى في الميدان المفتوح وكانوا يتمتعون بامتيازات مالية واجتماعية واسعة ويقودهم ضباط من رتب عالية لضمان الانضباط العسكري (الإمام ١٩٨٠، ١٤٢).

قوات زواوة (الزواف): وهم من المشاة المنحدرين أساساً من القبائل الجبلية وخاصة من مرتفعات الشمال الغربي التونسي والمناطق المجاورة تميز هؤلاء الجند بشجاعتهم الفائقة وقدرتهم العالية على القتال والكر والفر في التضاريس الوعرة والممرات الجبلية الضيقة وكان البايات يعتمدون عليهم كقوة موازية ومنافسة للإنكشارية الأتراك للحد من نفوذهم (البشروش ١٩٨٢، ٨٨).

فرسان المخزن: وهم الخيالة النظاميون أو شبه النظاميين الذين يشكلون عصب الحركة السريعة واللوجستية للمحلة كان المخزن يتكون من عناصر ولاؤها مطلق وشخصي للباي ويقودهم "قايد" يعينه الباي مباشرة من المقربين له وتمثلت وظيفتهم الأساسية في عمليات الإغارة السريعة والاستطلاع الميداني وتطويق المجالات القبلية العاصية قبل وصول المشاة والمدافع (Brown 1974, 65).

القبائل الحليفة (قبائل المخزن والتحالفات): وهي القبائل التي أعفاها الباي من دفع الضرائب النقدية مقابل تقديم الدعم العسكري البشري واللوجستي للمحلة أثناء مرورها بأراضيتها أو توجهها لضرب قبائل أخرى مثل قبائل أولاد سعيد والكاف وكانت هذه القبائل تشكل المدد البشري والمعرفي بجغرافيا الأرض والمسالك حيث تسير جنباً إلى جنب مع المحلة لضرب القبائل المنافسة لها تاريخياً وهي "قبائل الرعية" التي ترفض الجباية وتتحصن بالجبال (الباجي المسعودي ١٩٨٨، ٥٤–٥٧؛ ابن أبي الضياف ١٩٩٠، ج٣، ١٠٢–١٠٥).

المحور الثالث: المسار الجغرافي والزمني لحركية المحلة

كانت حركة المحلة محكومة بنظام زمني وجغرافي صارم ودقيق يرتبط ارتباطاً عضوياً بالمواسم الفلاحية ومواقيت الحصاد وجني المحاصيل وهو ما جعلها تنقسم تاريخياً وهيكلياً إلى حركتين رئيسيتين ومكملتين لبعضهما البعض: محلة الصيف (محلة الشمال) ومحلة الشتاء (محلة الجنوب) (Valensi 1977, 118).

محلة الصيف (محلة الشمال والغرب): تنطلق هذه المحلة عادة في أواخر فصل الربيع (أيار) وتستمر طيلة أشهر الصيف يتجه مسارها الجغرافي نحو المناطق الشمالية والشمالية الغربية الخصبة لتونس (باجة، الكاف، جندوبة، وصولاً إلى الحدود الغربية) كانت هذه المناطق تمثل المصدر الرئيس لإنتاج الحبوب (القمح والشعير) وكان التوقيت يتزامن بدقة مع موسم الحصاد حيث تقوم المحلة بجمع الجباية

عيناً ونقداً من القبائل المستقرة والمزارعين قبل إخفاء المحاصيل كما كانت تعمل على تأمين الحدود ومنع التحرشات الحدودية (ابن أبي الضياف ١٩٩٠، ج٢، ١٨٠–١٨٢؛ بن الخوجة ١٩٨٦، ٢١٠–٢١٣).

محلة الشتاء (محلة الجنوب والوسط): تنطلق في أواخر فصل الخريف (تشرين الأول / تشرين الثاني) وتتجه نحو مناطق الوسط والجنوب التونسي الشاسعة (القيروان، الساحل، الجريد، وقابس) يتزامن هذا المسار مع مواسم اقتصادية كبرى مثل جني التمور في الواحات وجني الزيتون في الساحل بالإضافة إلى عودة القبائل الرحالة من شمال البلاد إلى مراعيها الجنوبية كانت هذه الحركة أصعب جغرافياً ولوجستياً نظراً لقساوة الطبيعة والمسافات الشاسعة وكان هدفها الاستراتيجي إخضاع القبائل الكبرى في تلك المناطق وتأمين طرق القوافل التجارية (الشاطر ١٩٩١، ٤٥؛ الزمرلي ١٩٩٧، ١٣٤).

إن هذا التناوب الدوري المحكم جعل سلطة الباي المركزية حاضرة بقوة على مدار السنة في كامل ربوع البلاد؛ حيث ينتقل الثقل العسكري والإداري والقضائي للدولة طردياً مع المواسم الاقتصادية مما ضمن تدفقاً مالياً مستمراً ومتنوعاً (حبوب، تمور، زيوت، أموال) لخزينة باردو (Valensi 1977, 120–121).

المبحث الأول: الدور العسكري لقوات المحلة وضبط الأمن الداخلي

المحور الأول: دور المحلة في إخضاع القبائل المتمردة وفض النزاعات العشائرية

شكلت القبائل في تونس رقماً صعباً ومعقداً في معادلة الاستقرار السياسي وبناء الدولة؛ إذ كان الانقسام السائد والمزمن بين قبائل "المخزن" الممتثلة وقبائل "الرعية" أو "العصاة" الرافضة للهيمنة يفرض على الباي إرسال "المحلة" بانتظام كقوة ردع عسكرية متحركة وصارمة ولم يكن خروج المحلة مجرد إجراء إداري روتيني بل كان استعراضاً عسكرياً ضخماً ومهيباً يقوده الباي بنفسه أو ولي عهده لإبراز القوة التدميرية للمركز وحث الجميع على الطاعة والامتثال (Cherif 1984, 1:312).

وحينما كانت تبدي بعض القبائل الكبرى نزوعاً نحو التمرد أو إعلاناً للعصيان أو امتناعاً عن دفع المغارم الموظفة عليها كانت المحلة تتدخل عسكرياً وبكل قسوة عبر محاصرة معاقلهم الجبلية الحصينة وتدمير تحصيناتهم الطبيعية ومصادرة مواشيهم وإتلاف زروعهم كعقوبة رادعة تهدف إلى كسر شوكتهم وجعلهم عبرة للقبائل الأخرى (بوعلي ٢٠١٩، ٢١–٢٣).

أما على صعيد فض النزاعات العشائرية والقبلية فقد كانت المحلة تلعب دور الحكم المسلح والقاضي المطلق؛ فالصراعات المزمنة والدموية بين الأحلاف القبلية الكبرى كانت تهدد باستمرار بتمزيق السلم الاجتماعي وشل الحركة الاقتصادية وقطع الطرق الحيوية (Valensi 1977, 185). وهنا يبرز دور المحلة في فرض الهدنة بالقوة العسكرية واعتقال شيوخ القبائل المتناحرة وفرض "الذعيرة" (وهي الغرامة

الحربية والمالية الثقيلة) على الطرف المتمرد ثم إعادة تعيين مشايخ وجهاء جدد يضمنون الولاء المطلق والكامل للباي (ابن أبي الضياف ١٩٩٠، ج٢، ١٤٢). وبذلك تحولت المحلة من مجرد أداة قمع عسكري إلى آلية اجتماعية وسياسية لإعادة هيكلة الخارطة القبلية بما يضمن دوام تفوق الدولة ومركزيتها (الباجي المسعودي ١٩٨٥، ٧٨؛ التليلي ١٩٨٩، ٢٠٣).

المحور الثاني: حماية الحدود البرية وتأمين طرق التجارة والقوافل الصحراوية

لم تكن سيادة الدولة التونسية في العصر الحديث تتوقف عند أسوار الحواضر الكبرى أو المدن الساحلية المحصنة بل كان المحك الحقيقي لقوتها وشرعيتها يكمن في مدى قدرتها الميدانية على تأمين مسالك التجارة الصحراوية والبرية التي تربط تونس بدول الساحل الإفريقي وعمق المغرب العربي من جهة وبالبلدان والمشرق الإسلامي من جهة أخرى تمثلت المهمة الاستراتيجية واللوجستية للمحلة في إقامة "الحركات" الموسمية نحو السواحل والمناطق الداخلية والحدودية لتأمين هذه الشرايين الاقتصادية الحيوية (ابن أبي الدينار ١٩٦٧، ٢٤٥).

إذ كانت قوافل التجارة البعيدة وخاصة قوافل الحجيج والتجار القادمة من مغرب البلاد أو الذاهبة شرقاً نحو طرابلس ومصر تتعرض لغارات سلب ونهب مستمرة وعنيفة من قِبل الأعراب وقطاع الطرق في الصحاري القاحلة والممرات المعزولة (بيرم الخامس،١٨٨٤– ١٨٨٥، ج٣، ٩٢). فكان نزول المحلة بمعسكراتها الضخمة وخيامها الممتدة في نقاط الارتكاز الاستراتيجية (مثل الكاف، والقصرين، وقفصة) يبعث برسالة طمأنينة قوية للتجار والمسافرين وفي الوقت ذاته يمثل قوة ردع للمتربصين بالأمن وعابثي الطرقات (التميمي ١٩٩٥، ١٣٤).

بالإضافة إلى ذلك فرضت المحلة نظام المراقبة اللوجستية عبر بناء الأبراج العسكرية وترميم الحصون وتزويدها بحاميات عسكرية قارة وقادرة على التدخل السريع لحماية القوافل (الوزير السراج ١٩٧٠، ج١، ق٢، ٤١١). هذا التأمين العسكري الصارم لم يحمِ الأرواح والبضائع الثمينة فحسب بل ضمن بشكل مباشر تدفق الرسوم والضرائب ومكوس المرور إلى خزينة الدولة في باردو مما جعل الأمن الخاضع للمحلة مادة استثمارية تدر الأرباح على الدولة (Mantran 1975, 67).

المحور الثالث: المحلة كأداة ردع عسكري أمام التهديدات الخارجية

عاشت الدولة التونسية في بيئة إقليمية وجيوسياسية شديدة التوتر والاضطراب خلال العصر الحديث؛ حيث كانت الحدود البرية مسرحاً لأطماع توسعية واحتكاكات عسكرية ونزاعات ترابية مستمرة لا تنتهي في هذا السياق الدولي الحرج لم تكن المحلة مجرد قوة شرطة داخلية لضبط السلم الأهلي بل كانت جيش الميدان الرئيس والأكثر كفاءة الذي يعتمد عليه الباي لردع الجيران ومنع استباحة أراضي البلاد (بوعلي ٢٠١٩، ٢٦–٢٨).

كلما رصدت العيون الاستخباراتية التونسية تحركات مريبة أو حشوداً عسكرية أجنبية قرب منطقة الكاف أو سوق أهراس أو مجرد تغلغل قبلي عبر الحدود كان باي تونس يسارع بتوجيه محلة عسكرية كبرى مجهزة بالمدفعية وفرسان النخبة نحو الحدود البرية لإحباط هذه المحاولات (ابن يوسف ١٩٩٨، ١٨٩) فكان وجود المحلة في تلك المناطق التخومية الحيوية يمثل ما يمكن تسميته بدبلوماسية الردع؛ إذ تمنع القوات الخارجية من استباحة الأراضي التونسية وتضع حداً حاسماً لمساعي فرض الوصاية السياسية التي حاولت بعض القوى المجاورة فرضها في فترات تاريخية مختلفة مثل حربي عام ١٧٥٦ وعام ١٨٠٧ الشهيرتين (المشرفي ١٩٨٢، ١٠٤؛ مفتاح ٢٠٠٣، ٢٧٦).

وعلى الجبهة الشرقية كانت المحلة تؤمن وتراقب بانتظام النقاط المتاخمة لطرابلس الغرب (مثل بنقردان ومدنين وتطاوين) لمنع تسلل القبائل الطرابلسية الموالية للقرمانليين وضمان عدم استخدام تلك الأراضي المترامية الأطراف كقاعدة خلفية للمتمردين أو الفارين من العدالة التونسية (شلوف ١٩٩١، ٨٣؛ Brown 1974, 211).

المبحث الثاني: المحلة كأداة للتمكين السياسي وفرض السيادة الحسينية

المحور الأول: دور المحلة في تكريس شرعية الباي ومركزية الدولة إزاء "بلاد السيبة"

تميزت الجغرافيا السياسية والاجتماعية لتونس في العصر الحديث بنوع من الثنائية المفهومية والواقعية الحادة بين فضاءين: "بلاد المخزن" (وهي مناطق الخضوع التام والاستقرار الحضري والريفي والانتظام الضريبي المباشر) و"بلاد السيبة" (وهي المناطق العشائرية والقبلية الممتنعة والمتحصنة في الدواخل والجبال والجنوب والظهير الغربي) في هذا الفضاء المتوتر جغرافياً كانت "المحلة" هي الوسيلة السيادية الوحيدة والمثلى التي تخترق بها الدولة الحسينية فضاء "السيبة" الممتنع لتحويله ولو مؤقتاً وبصفة دورية إلى فضاء تابع وممتثل وخاضع لشرعية الباي السياسية (بوعلي ٢٠١٩، ٢٨-٣٠).

إن خروج المحلة مرتين في السنة كان يمثل طقساً سياسياً دورياً لإعلان السيادة المطلقة فالسلطة التونسية لم تكن تنظر إلى القبائل الممتنعة ككيانات خارجة عن حدود الدولة نهائياً أو مستقلة عنها بل ككيانات متمردة يجب إعادة دمجها وضبطها دورياً عبر أدوات القوة العسكرية والتفاوض السياسي (Cherif 1984, 1:234). وعندما تخترق المحلة بأعلامها وطبولها وجندها أراضي القبائل العاصية فإنها تصدم هذه المجتمعات القبلية بقوة الدولة ورؤيتها العيانية فالسيادة في ذلك العصر التقليدي لم تكن تُمارَس عبر الحدود الخطية المرسومة على الخرائط بل عبر قدرة المركز على بسط نفوذه الفعلي واتساعه الميداني (Valensi 1985, 110) ولم تقتصر الشرعية التي تكرسها المحلة على القهر العسكري الصرف بل كانت تمنح القبائل الأمان مقابل دفع الضرائب وهو عقد سياسي واجتماعي يعيد

إنتاج شرعية الباي كحامٍ للأمن العام وموفر لشرط الاستقرار (ابن أبي الضياف ١٩٩٠، ج٣، ١٤٢؛ الباجي المسعودي ١٩٨٥، ٨٩؛ التميمي ٢٠٠١، ١١٥).

المحور الثاني: إشراف ولي العهد (باي المحلة) على القيادة وأثره في ترتيب بيت الحكم

كان من أفضل وأذكى التقاليد السياسية والدستورية التي أرستها الدولة التونسية في عهدها الحسيني لضمان استقرار العرش وتداول السلطة بسلاسة دون هزات أو حروب أهلية هو ربط قيادة المحلة بلقب "باي المحلة" وهو اللقب الرسمي والسيادي الممنوح قانوناً لولي العهد (الابن الأكبر أو العضو الأكبر في العائلة الحسينية حسب نظام الوراثة) لم تكن هذه القيادة عسكرية شرفية أو بروتوكولية بل كانت مدرسة ميدانية شاملة وقاسية لإعداد رجل الدولة المستقبلي (Brown 1974, 162). وتتجلى أهميتها السياسية في نقطتين جوهريتين:

ترتيب بيت الحكم ومنع الانشقاقات الأسرية: إن خروج ولي العهد بصفة دورية على رأس قوة عسكرية ضخمة يمنحه شرعية عسكرية كاريزمية أمام قادة الجند والقبائل ويقطع الطريق نهائياً على أي منافس محتمل من داخل العائلة الحسينية فالجيش يتعود عبر السنين على طاعة "باي المحلة" والانقياد لأوامره كقائد أعلى ميداني مما يجعل انتقاله اللاحق إلى سدة الحكم بعد وفاة الباي الحاكم انتقالاً طبيعياً وسلساً خالياً من العنف والاضطراب (بوعلي ٢٠١٩، ٣٠).

اكتساب الخبرة السياسية والإدارية المباشرة: إن قيادة المحلة تخرج بولي العهد من عزلة القصور إلى معترك الحياة الاجتماعية والقبلية والاقتصادية الحقيقية للبلاد؛ ففي الخيمة القيادية الكبرى للمحلة يتعلم الأمير الشاب فنون الدبلوماسية القبلية ويستقبل شيوخ العشائر ويفض النزاعات المستعصية ويعزل ويولي القياد المحليين كما يتدرب تدريباً عملياً على إدارة المالية العامة للدولة عبر الإشراف المباشر على دفاتر الجباية وموازنة النفقات والإيرادات (ابن أبي الضياف ١٩٩٠، ج٤، ٥٥؛ بن يوسف ١٩٩٨، ٢١٢؛ Mantran 1961, 78).

المحور الثالث: علاقة المحلة بالقيادات المحلية كآلية ربط بين المركز والأطراف

لم تكن المحلة أثناء حركتها الدورية تتحرك في فراغ مؤسساتي أو جغرافي معزول بل كانت تعتمد على شبكة معقدة من الوساطات المحلية والجهوية التي يمثلها "القايد" (المعين من المركز) و"الشيخ" العشائري (الممثل للقبيلة) ووجهاء الطرق الصوفية وزواياها الإقليمية فكانت المحلة هي اللحظة الزمنية والتاريخية الفارقة التي يلتقي فيها المركز بكامل ثقله ونفوذه بالأطراف برجالاتها وخصوصياتها على أرض الواقع مما يخلق رباطاً تفاعلياً ونشاطاً سياسياً وعسكرياً فريداً (الشريف ١٩٩٣، ١٠٢).

عند وصول المحلة إلى إقليم أو جهة معينة يصبح "القايد" الإقليمي هو المسؤول الأول والمباشر أمام "باي المحلة" عن تأمين الميرة والعلوفة والتموين للجيش الضخم وتسهيل عمليات استخلاص الأموال

الجبائية وهنا تتجلى المحلة كأداة اختبار سنوية صارمة لقوة القايد ومدى نفوذه المحلي؛ فإذا نجح في مهمته ثبتت مكانته وجُددت ولايته وإذا عجز أو أبدى تراخياً يتم عزله ومصادرة أملاكه (التصفية المادية) فوراً في عين المكان (Perkins 2004, 43).

أما "الشيوخ" والأعيان المحليون فقد كانت المحلة تمثل لهم فرصة سياسية لتجديد ولائهم للباي والحصول على "الكسوة" (الخلع السلطانية الفاخرة) التي تمنحهم مشروعية وهيبة إضافية أمام عشائرهم وقبائلهم وفي المقابل كان شيوخ الزوايا والصلحاء يتدخلون كوسطاء خير وروابط روحية لتخفيف وطأة الجباية والتعسف عن قبائلهم أو لطلب العفو عن المذنبين (الشريف ١٩٩٣، ١٠٥).

المبحث الثالث: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة المحلة

المحور الأول: الجباية واستخلاص اللّزمة كعصب اقتصادي لاستمرار الدولة

لم يكن للدولة الحسينية ببنيتها الإدارية وقصورها وجيشها أن تحافظ على وجودها وهيكلها العام دون تدفق مالي مستمر وضخم للأموال نحو خزينة باردو وهنا برزت "المحلة" باعتبارها الإدارة الجبائية العسكرية المتنقلة والأداة الجوهرية والوحيدة القادرة على فرض الاستخلاص القسري للضرائب وفي مقدمتها ضرائب "اللّزمة" و"العشور" على المحاصيل و"المجبي" (ضريبة الرأس لاحقاً) (التليلي ١٩٨٠، ١١٢).

كانت الضرائب تشكل شريان الحياة للدولة لكن استخلاصها في مجتمع عشائري تميز تاريخياً بالامتناع والتحصن بالمجالات الجغرافية الصعبة لم يكن أمراً متاحاً بالوسائل السلمية أو المراسلات الإدارية (Cherif 1984, 1:234) ولم تكن الجباية تقتصر على تحصيل ما فرضته القوانين الشرعية بل كانت اللزمة تُقبل وتُدار عبر نظام "الالتزام"؛ حيث يمنح الباي تفويضاً للقياد لجمع أموال محددة مسبقاً مع ترك الحرية لهم في استخدام القوة لتحصيل أرباحهم الخاصة وتغطية مصاريفهم (بوعلي ٢٠١٩، ٣١-٣٣) إن هذا النظام المالي القائم على قوة السلاح نزف بشكل مستمر قوى الإنتاج التقليدية وعمق التبعية المالية للدولة خاصة في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر عندما ارتفعت وتيرة الجباية لتغطية نفقات البلاط المتزايدة (ابن أبي الضياف ١٩٩٩، ج٤، ٤٥-٤٧؛ بيرم الخامس ١٨٨٤-١٨٨٥، ج٢، ٨٨؛ Valensi 1977, 195).

المحور الثاني: الأثر الاقتصادي لمرور المحلة على المناطق الريفية

كان مرور المحلة بالدواخل والمناطق الريفية والقرى الزراعية يشبه في كثير من الأحيان أزمة اقتصادية مدمّرة تحل بالقبائل والمزارعين المستقرين على حد سواء فالكلفة الاقتصادية واللوجستية غير المباشرة

لإقامة المحلة وتنقلها كانت تفوق أحياناً القيمة النقدية للضرائب المستخلصة ذاتها (Brown 1974, 284) تمثلت هذه الكلفة القاسية في ما يُعرف تاريخياً بـ"المؤونة" أو "العلوفة" وهي التزام يفرض على القبائل والقرى التي تمر بها المحلة أو تخيم في أراضيها بتموين آلاف الجنود والخيالة والحيوانات مجاناً وبصفة فورية كان على الفلاحين تقديم الحبوب والزيت والماشية مما يؤدي إلى تفريغ المخازن الاحتياطية السنوية للناس (المطامير) وتركهم عراة أمام المجهول (بن يوسف ١٩٩٨، ١٧٣).

علاوة على ذلك فإن توقيت تحرك المحلة الذي كان يتزامن غالباً وبدقة مع مواسم الحصاد وجني الثمار كان يلحق أضراراً بالغة بالدورة الزراعية وبنية الإنتاج فالجنود المشاة والخيالة كانوا يعيثون في الحقول ومواشي المحلة الكثيرة ترعى عمداً في المساحات المزروعة مما يتسبب في إتلاف كميات هائلة من الإنتاج قبل حشده (بن يوسف ١٩٩٨، ١٧٥-١٧٦) هذا الاستنزاف المتكرر دفع بالعديد من القبائل والفلاحين إلى هجر أراضيهم الخصبة تاريخياً واللجوء إلى النزوح نحو الجبال والمناطق الوعرة والمعزولة تفادياً لمرور المحلة مما أسهم بشكل تراكمي في تراجع المساحات المزروعة عموماً ودخول البلاد في أزمات دورية حادة من المجاعات والغلاء الفاحش (Brown 1974, 286).

المحور الثالث: التفاعلات الاجتماعية والرمزية لـ"المحلة" في الوجدان الشعبي

تجاوزت مؤسسة المحلة أبعادها المادية والمالية الصرفة لتتحول عبر القرون إلى بنية رمزية وثقافية معقدة داخل الوجدان الشعبي والمخيال الجمعي التونسي حيث تداخلت في تمثلها مشاعر متناقضة وجدلية تراوحت بين التماس الاستقرار وبسط الأمن والوقوع تحت وطأة الخوف والرهبة المخزنية (القماري ١٩٩٣، ١٥٥). فمن جهة أولى كانت المحلة هي التجسيد الحي والملموس لهيبة الدولة؛ فخروجها بطقوسها الاحتفالية الضخمة وصوت طبولها الهادرة (النوبة العسكرية) ورواياتها الملونة المرفوعة كان يؤكد قدرة المركز على ضبط الأطراف ومحاربة اللصوصية وقطع الطرق وبسط الاستقرار الأمني الذي يسمح للأسواق الأسبوعية بالانعقاد الآمن وللناس بالتنقل (بوعلي ٢٠١٩، ٣٣-٣٥).

ومن جهة ثانية كان هذا الاستقرار مشروطاً بقمع مالي وعسكري باهظ التكلفة مما جعل اسم "المحلة" يرتبط ارتباطاً وثيقاً في الذاكرة الشعبية بالخوف والخراب والمصائب حيث حُفرت صور مصادرة الممتلكات والجلد والإعدامات الميدانية التعسفية للشيوخ العصاة في الذاكرة الجمعية للأجيال (Larguèche 1999, 312) وانعكس هذا التمثل السلبي بوضوح في التراث الشفوي والأشعار الحزينة والأمثال الشعبية التونسية الدارجة التي كانت تقرن قدوم المحلة بالمصائب الطبيعية الكبرى كالجراد، والقحط، والأوبئة الفتاكة، مما أسس لنوع من العقد الاجتماعي القسري والقائم على الرهبة والامتثال الحذر (الباجي المسعودي ١٩٠٥، ١٤٢؛ المرزوقي ١٩٦١، ٧٩-٨٣؛ Perkins 2004, 41-43).

المبحث الرابع: تراجع دور المحلة ونهاية النظام (١٨١٤-١٨٣٧)

المحور الأول: الأزمات الاقتصادية والأوبئة وأثرها على كفاءة وتمويل قوات المحلة

شهدت تونس في الربع الأول من القرن التاسع عشر انتكاسة ديموغرافية واقتصادية حادة وقاسية قوضت الأساس المالي والبشري الذي كانت تقوم وتتغذى عليه مؤسسة "المحلة" فقد تزامن بدء هذه الفترة مع تفشي وباء الطاعون الجارف والكبير (١٨١٨-١٨٢٠) الذي حصد أرواح نسبة كبرى من سكان الأرياف مما أدى إلى نقص حاد في الأيدي العاملة الفلاحية وانكماش حاد في المساحات المزروعة (Panzac 1985, 210). ولم تكد البلاد تستفيق من آثار الطاعون المدمرة حتى ضربتها موجات جفاف متعاقبة وقاسية متبوعة بمجاعات شاملة أهلكت الماشية والزرع (Valensi 1977, 142).

أثرت هذه الأزمات الطبيعية والديموغرافية المركبة على كفاءة وقدرة قوات المحلة الميدانية من منحيين رئيسيين:

١. أزمة التمويل والتموين المباشر: حيث أصبحت القبائل والأرياف عاجزة بنيوياً ومادياً عن دفع "اللزمة" الموظفة عليها لعدم وجود إنتاج فصارت كلفة تسيير وإخراج المحلة لوجستياً تتجاوز في كثير من الأحيان حجم الجباية المستخلصة فعلياً مما جعلها عبئاً ماليّاً على الدولة لا مورداً لها (التميمي ١٩٩٥، ٨٩).

٢. تآكل البنية البشرية والعسكرية للمحلة: نتيجة تراجع أعداد فرسان قبائل المخزن بسبب حصد الأوبئة لهم وإصابة الجند الإنكشاري التركي في الثكنات بالشلل والتمرد المستمر بسبب تأخر دفع أجورهم النقدية مما دفع البايات (خاصة محمود باي ومصطفى باي) إلى الاعتماد المتزايد على الاقتراض المالي الربوي من التجار الأجانب واليهود المحليين لسد العجز المتفاقم في ميزانية المحلة (ابن أبي الضياف ١٩٩٠، ج٣، ١١٢-١١٥؛ Valensi 1977, 145).

المحور الثاني: تنامي النفوذ الأوروبي وضغطه لتقييد أدوات السيادة التقليدية

مع نهاية الحروب النابليونية في أوروبا وعقد مؤتمر فيينا الدولي (١٨١٥) ثم مؤتمر إكس لا شابيل (١٨١٨) اتخذت الدول الأوروبية الكبرى (خاصة بريطانيا وفرنسا) قراراً بإنهاء الجهاد البحري في حوض البحر الأبيض المتوسط وفرض إلغاء استرقاق وأسر المسيحيين وتحت تهديد الأساطيل الحربية الأوروبية المباشرة وقصف الموانئ أُجبر محمود باي عام ١٨١٦ على توقيع معاهدات قاسية ألغت أسر المسيحيين وافتدائهم مما أصاب ميزانية الدولة في مقتل؛ حيث كانت غنائم البحر وافتداء الأسرى تمثل مورداً نقدياً رئيساً وسريعاً يُستخدم لتسيير وتجهيز المحلات البرية وشراء الأسلحة (الشناوي ١٩٨٠، ج٤، ١٧٣٢-١٧٣٦).

علاوة على ذلك بدأ القناصل الأوروبيون المقيمون في تونس يتدخلون بشكل سافر في السياسة الاقتصادية والمالية فضغطوا بقوة لإلغاء نظام الاحتكار على تصدير المنتجات الزراعية الاستراتيجية

كالزيت والقمح وهي المنتجات ذاتها التي كانت المحلة تجمعها كضرائب عينية من الفلاحين وتبيعها للأجانب (بيرم الخامس ١٨٨٤ –١٨٨٥، ج٢، ٤٥–٤٨).

والأخطر من ذلك كله أن احتلال فرنسا للجزائر المجاورة عام ١٨٣٠ قد قلب موازين القوى الجيوسياسية في المنطقة كلياً فأصبحت القوات الفرنسية النظامية على الحدود الغربية لتونس مما جعل تحرك "محلة الصيف والشتاء" في المناطق الحدودية الحساسة (مثل الكاف، وتوزر، ونفطة) محفوفاً بالمخاطر الدبلوماسية والعسكرية الكبرى خشية أن تؤدي الصدامات العشائرية التقليدية عبر الحدود إلى اتخاذها كذريعة لتدخل فرنسي عسكري مباشر واحتلال تونس (Brown 1974, 65–70).

المحور الثالث: إرهاصات التحديث العسكري وأثرها في أفول نظام المحلة

أمام عجز الجيش التقليدي المترهل وقوات المحلة القديمة عن مواجهة التهديدات الخارجية والتحولات الإقليمية الداهمة تبلورت لدى النخبة الحسينية الحاكمة والمقربين من الباي قناعة سياسية وفكرية راسخة بضرورة اقتفاء أثر التجربة العثمانية المركزية ("التنظيمات") والتجربة المصرية بقيادة محمد علي باشا في التحديث العسكري بدأت إرهاصات هذا التحول الجذري في عهد حسين باي الثاني (١٨٢٤–١٨٣٥) وتعمقت وتسارعت في عهد مصطفى باي (١٨٣٥–١٨٣٧) عبر إنشاء النواة الأولى للعسكر النظامي التونسي الجديد عام ١٨٣١ تحت إشراف ضباط ومدربين أجانب واعتمد هذا الجيش الجديد على التجنيد الإجباري المنظم والزي الموحد والتدريب على النمط الأوروبي الحديث (بوعلي ٢٠١٩، ٤١–٤٤).

هذا التحول العسكري الجذري ضرب نظام المحلة التقليدي في مقتله التاريخي حيث أصبح التحديث العسكري الجديد يلتهم الجزء الأكبر من ميزانية الدولة الشحيحة لشراء الأسلحة الحديثة وبناء الثكنات القارة وتأسيس مدرسة باردو الحربية فتم تحويل الأموال لدعم الجيش النظامي بدلاً من إنفاقها على المحلة الجوالة (المطوي ١٩٨٢، ١٥٦–١٦٠) كما تغير المفهوم الأمني والاستراتيجي برياً لدى صاحب القرار إذ أدركت الدولة أن السيطرة على المجال البري المترامي أصبحت تعتمد نجاعتها على حاميات عسكرية نظامية قارة في نقاط وحصون استراتيجية ثابتة بدلاً من تحريك مخيم عسكري مترهل ومكلف مرتين في السنة (Clancy–Smith 1994, 94–98). وأخيراً أدى التجنيد النظامي الجديد إلى أفول واضمحلال دور قبائل المخزن التقليدية وتجريدها تدريجياً من امتيازاتها الجبائية بعد أن فقدت احتكارها للقوة العسكرية وبحلول عام ١٨٣٧ ومجيء أحمد باي الأول تحولت المحلة إلى مجرد موكب رمزي بروتوكولي يفقد بريقه وقدرته التنفيذية والجبائية كلياً (ابن أبي الضياف ١٩٩٠، ج٣، ١٨٤–١٨٩؛ Green 1978, 38–41).

الخاتمة

مثلت مؤسسة "المحلة" عبر تاريخ تونس في العصر الحديث عماداً تنظيماً وآلية سيادية كبرى ارتكزت عليها السلطة المركزية للبايات (المراديين ثم الحسينيين) في تدبير شؤون البلاد المالية والأمنية والسياسية على حد سواء ومن خلال هذا البحث يمكن صياغة أبرز الاستنتاجات والنتائج التاريخية على النحو الآتي:

١. أثبتت الدراسة التاريخية أن السيادة السياسية في عهد البايات لم تكن تُمارس أو تُفهم عبر حدود خطية وثابتة بالمعنى الحديث بل عبر مفهوم السيادة الحركية والميدانية التي تجسدها المحلة كجهاز حكومي متنقل يعيد إنتاج وبث هيبة السلطة دورياً وبصورة محسوسة في الفضاءات القبلية والعشائرية.

٢. شكلت المحلة ميزاناً دقيقاً لتوزيع القوة والسيطرة من خلال تركيبتها الاجتماعية والعسكرية المتنوعة (الإنكشارية الأتراك، الزواوة، فرسان المخزن، والقبائل الحليفة) وهو ما منع تاريخياً استفراد أي مكون عسكري واحد بالسلطة وضمن للباي هامش مناورة واسعاً لإخضاع واستيعاب القبائل الرافضة في "بلاد السيبة".

٣. أكدت الدراسة أن المحلة كانت الأداة التنفيذية والمالية الرئيسة لتحصيل الفائض الاقتصادي الريفي والزراعي عبر ضريبتي "اللزّمة" و"المجبي" غير أن كلفة إقامتها اللوجستية وتنقلها الموسمي المرهق (ما عُرف بالمؤونة والعلوفة) ألحقت أضراراً بليغة بالبنية الزراعية وحفّزت على الهجرة والنزوح والتمرد الاجتماعي ضد الدولة.

٤. كشفت الدراسة عن التوظيف السياسي الذكي لقيادة المحلة من خلال مؤسسة "باي المحلة" والتي شكلت إطاراً سياسياً، وعسكرياً، وميدانياً متكاملاً صهر شخصية ولي العهد وأهّله تأهيلاً حقيقياً لإدارة شؤون الدولة المعقدة بسلاسة عند اعتلائه العرش مما منع الانشقاقات والحروب الأسرية.

٥. بيّنت الدراسة أن أفول مؤسسة المحلة وتراجعها في الفترة (١٨١٤-١٨٣٧) لم يكن بقرار إداري من سلطة عليا مفاجئ بل كان محصلة حتمية لتضافر وتراكب أزمات ديموغرافية واقتصادية داخلية حادة (الطاعون والجفاف) مع ضغوط إقليمية أوروبية ضاغطة (إلغاء الجهاد البحري واحتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠) مما عجل بولادة الجيش النظامي القار (النظام الجديد) الذي عوّض المحلة الجوالة وأعلن نهاية عهدها التقليدي.

List of Sources

First: Arabic Sources

1. Ibn Abi al-Dinar, Abu Abd Allah Muhammad. (1967). Al-Mu’nis fi Akhbar Ifriqiya wa Tunis [The Solace in the History of Ifriqiya and Tunis]. Tunis: Al-Maktaba al-Atiqa.

2. Ibn Abi al-Diyaf, Ahmad. (1990). Ithaf Ahl al-Zaman bi-Akhbar Muluk Tunis wa 'Ahd al-Aman [Presenting Contemporaries with the History of the Kings of Tunis and the Security Covenant] (Vols. 2, 3 & 4). Tunis: Al-Dar al-Tunisiyya lil-Nashr.

3. Ibn Abi al-Diyaf, Ahmad. (1999). Ithaf Ahl al-Zaman bi-Akhbar Muluk Tunis wa 'Ahd al-Aman [Presenting Contemporaries with the History of the Kings of Tunis and the Security Covenant] (Vol. 4). Tunis: Al-Dar al-Arabiyya lil-Kitab.

4. Ibn Abi al-Diyaf, Ahmad. (2001). Ithaf Ahl al-Zaman bi-Akhbar Muluk Tunis wa 'Ahd al-Aman [Presenting Contemporaries with the History of the Kings of Tunis and the Security Covenant] (Vol. 3). Tunis: Al-Dar al-Arabiyya lil-Kitab.

5. Ibn Yusuf, Muhammad al-Saghir. (1998). Al-Mashra' al-Malaki fi Saltanat Awlad Ali Turki [The Royal Watering Place in the Sultanate of the Descendants of Ali Turki] (A. Al-Tuwayli, Ed.). Tunis: Dar Sahar lil-Nashr.

6. Al-Imam, Rashad. (1980). Siyasat Hammuda Pasha fi Tunis (1782-1814) [The Policy of Hammuda Pasha in Tunis (1782-1814)]. Tunis: Manshurat al-Jami'a al-Tunisiyya.

7. Al-Baji al-Mas'udi, Muhammad. (1905). Al-Khulasa al-Naqiyya fi Tarikh al-Iyala al-Tunisiyya [The Pure Summary of the History of the Tunisian Regency]. Tunis: Al-Matba'a al-Rasmiyya.

8. Al-Baji al-Mas'udi, Muhammad. (1985). Al-Khulasa al-Naqiyya fi Tarikh al-Dawla al-Husayniyya [The Pure Summary of the History of the Husaynid State]. Tunis: Dar Saras lil-Nashr.

9. Al-Baji al-Mas'udi, Muhammad. (1988). Al-Khulasa al-Naqiyya fi al-Jaysh al-Tunisi [The Pure Summary regarding the Tunisian Army] (M. T. Al-Mansouri, Ed.). Carthage: Bayt al-Hikma.

10. Al-Bashrush, Tawfiq. (1982). Habl al-Warid: Min Tarikh al-Jibaya al-Tunisiyya (1697-1705) [The Jugular Vein: From the History of Tunisian Taxation (1697-1705)]. Tunis: Manshurat Kulliyat al-Adab.

11. Al-Bashrush, Tawfiq. (1982). Jibayat al-Dawla al-Husayniyya wa Suqutuha 1782-1881 [The Taxation of the Husaynid State and its Downfall 1782-1881]. Tunis: Manshurat al-Jami'a al-Tunisiyya / Kulliyat al-Adab wa al-Ulum al-Insaniyya bi-Tunis.

12. Al-Bashrush, Tawfiq. (1984). Ribat al-Fath fi Tarikh Tunis al-Hadith wa al-Mu'asir [The Ribat of Victory in the Modern and Contemporary History of Tunis]. Tunis: Al-Dar al-Tunisiyya lil-Nashr.

13. Al-Bashrush, Tawfiq. (1989). Hawadir al-Qutr al-Tunisi wa 'Asha'iruhu fi al-Qarn al-Thamin 'Ashar wa al-Tasi' 'Ashar: Susiwluwjiya al-Sulta wa al-Mujtama' [The Urban Centers and Tribes of the Tunisian Territory in the 18th and 19th Centuries: Sociology of Power and Society]. Tunis.

14. Al-Bashrush, Tawfiq. (1981). Jibaya wa Mahalla: Binyat al-Dawla al-Tunisiyya fi al-Qarn al-Thamin 'Ashar [Taxation and Mahalla: The Structure of the Tunisian State in the 18th Century]. Tunis: Manshurat al-Jami'a al-Tunisiyya.

15. Bin Khoja, Muhammad. (1986). Safahat min Tarikh Tunis [Pages from the History of Tunis]. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.

16. Bayram al-Khamis, Muhammad. (1884-1885). Safwat al-I'tibar bi-Mustawda' al-Amsar wa al-Aqtar [The Elite of Consideration in the Repository of Cities and Regions] (Vols. 2 & 3). Cairo: Matba'at al-Muqtataf.

17. Bouali, Lotfi. (2019). Al-Tadwith al-Askari: Qira'a Mikru-Tarikhiyya fi al-Tajriba al-Tunisiyya (1830-1881) [Military Modernization: A Micro-Historical Reading of the Tunisian Experience (1830-1881)] (1st ed.). Tunis: Manshurat Sotumedia.

18. Al-Tujani, Ahmad bin Muhammad. (1978). Al-Taqyidat al-Tarikhiyya (1641-1735) [Historical Annotations (1641-1735)] (A. Al-Tamimi, Ed.). Tunis: Manshurat al-Jami'a al-Tunisiyya.

19. Al-Tlili, Ahmad. (1989). Al-Harakat al-Qabiliyya wa al-Muqawama fi al-Tall al-Tunisi Khilal al-Qarn al-Thamin 'Ashar [Tribal Movements and Resistance in the Tunisian Tell During the 18th Century]. Tunis: Manshurat al-Jami'a al-Tunisiyya.

20. Al-Tlili, Al-Bashir. (1980). Al-Dirasat al-Tarikhiyya al-Tunisiyya: Harakat al-Islah wa al-Qarn al-Tasi' 'Ashar [Tunisian Historical Studies: Reform Movements and the 19th Century]. Tunis: Manshurat al-Jami'a al-Tunisiyya.

21. Al-Tamimi, Abdeljelil. (1995). Buhuth fi al-Tarikh al-Uthmani al-Magharibi [Research in Ottoman Maghrebi History]. Zaghouan: Manshurat Markaz CERDICO.

22. Al-Tamimi, Abdeljelil. (2001). Al-Buhuth wa al-Dirasat fi al-Tarikh al-Maghribi: Al-Ahd al-Haraki al-Husayni [Research and Studies in Maghrebi History: The Husaynid Dynamic Era]. Zaghouan: Manshurat Markaz al-Dirasat wa al-Buhuth al-Uthmaniyya wa al-Muriskiyya.

23. Al-Timoumi, Hedi. (1998). Intifadat 1864 fi Tunis: Dirasa fi Asbabiha al-Amiqa [The 1864 Uprising in Tunis: A Study of its Deep Causes]. Tunis: Dar Mohamed Ali El Hammi lil-Nashr.

24. Khoja, Husayn. (1975). Basha'ir Ahl al-Iman bi-Futuhat Al Uthman [Glad Tidings to the People of Faith Concerning the Conquests of the House of Ottoman] (T. Al-Maamouri, Ed.). Tunis: Al-Dar al-Arabiyya lil-Kitab.

25. Al-Zmerli, Sadok. (1997). A'lam Tunisiyyun [Tunisian Figures] (H. Al-Sahli, Intro.). Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.

26. Al-Chater, Khelifa. (1991). Tunis fi al-Qarn al-Tasi' 'Ashar [Tunis in the 19th Century]. Tunis: Al-Maktaba al-Atiqa.

27. Al-Chater, Khelifa. (1992). Tunis fi al-Qarn al-Tasi' 'Ashar (1815-1881): Al-Bilad wa al-Tatawwurat [Tunis in the 19th Century (1815-1881): The Country and Developments]. Tunis: Manshurat Ma'had al-Buhuth al-Magharibiyya al-Mu'asira.

28. Al-Chater, Khelifa. (1990). Tunis fi al-Qarn al-Tasi' 'Ashar: Al-Bilad al-Tunisiyya fi 'Ahd Ahmad Bey (1837-1855) [Tunis in the 19th Century: The Tunisian Territory in the Era

of Ahmad Bey (1837-1855)]. Tunis: Manshurat Kulliyat al-Adab wa al-Ulum al-Insaniyya bi-Tunis.

29. Al-Cherif, Mohamed Hedi. (1980). Tarikh Tunis: Min Usur Ma Qabl al-Tarikh ila al-Istiqlal [History of Tunisia: From Prehistoric Times to Independence]. Tunis: Dar al-Janoub lil-Nashr.

30. Al-Cherif, Mohamed Hedi. (1993). Al-Mujtama' al-Tunisi fi al-Qarn al-Thamin 'Ashar: Min Khilal Watha'iq al-Mahalla [Tunisian Society in the 18th Century: Through the Mahalla Documents]. Carthage: Bayt al-Hikma.

31. Al-Shinnawi, Abd al-Aziz. (1980). Al-Dirasat al-Uthmaniyya: Dawla Islamiyya Muftara 'Alayha [Ottoman Studies: An Slandered Islamic State] (Vol. 4). Cairo: Maktabat al-Anglo al-Misriyya.

32. Shalouf, Ali. (1991). Tarikh al-Sira' al-Tunisi al-Tarabulsi fi al-Qarn al-Thamin 'Ashar [History of the Tunisian-Tripolitanian Conflict in the 18th Century]. Sousse: Dar al-Ma'arif al-Tunisiyya.

33. Al-Qamari, Mounira. (1993). Al-Mujtama' wa al-Tarikh: Dirasat fi al-Mikhyal al-Sha'bi al-Tunisi [Society and History: Studies in the Tunisian Popular Imagination]. Tunis: Saras lil-Nashr.

34. Al-Marzouqi, Muhammad. (1961). Dima' 'ala al-Fajr: Kifah al-Qaba'il al-Tunisiyya Didda al-Sultan wa al-Jibaya [Blood at Dawn: The Struggle of Tunisian Tribes Against the Sultan and Taxation]. Tunis: Dar al-Kutub al-Sharqiyya.

35. Al-Mushrafi, Muhammad bin Abi al-Qasim. (1982). Al-Qawl al-Ma'thur fi Tarikh Tunis wa al-Jaza'ir [The Proverbs and Traditions in the History of Tunis and Algeria]. Algeria: Matba'at Bouzid.

36. Al-Matwi, Mohamed El Arousi. (1982). Al-Hurub al-Tunisiyya fi al-Ahd al-Husayni [The Tunisian Wars in the Husaynid Era]. Tunis: Dar Bou Salama lil-Nashr.

37. Miftah, Abd al-Baqi. (2003). Al-Alaqat al-Tunisiyya al-Jaza'iriyya fi al-Ahd al-Uthmani (1574-1830) [Tunisian-Algerian Relations in the Ottoman Era (1574-1830)]. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.

38. Al-Wazir al-Sarrach, Muhammad bin Muhammad. (1970). Al-Hulal al-Sundusiyya fi al-Akhbar al-Tunisiyya [The Brocade Robes in Tunisian Chronicles] (Vol. 1, Part 2). Tunis: Dar al-Kutub al-Sharqiyya

Second: English Sources

1 .Brown, L. C. (1974). The Tunisia of Ahmad Bey (1837-1855). New Jersey: Princeton University Press.

2 .Cherif, M. H. (1984). Pouvoir et société dans la Tunisie de H'usein bin Ali (1705-1735) (Vol. 1). Tunis: Université de Tunis.

3 .Clancy-Smith, J. A. (1994). Rebel and Saint: Muslim Notables, Populist Protest, Colonial Encounters (Algeria and Tunisia, 1800-1904). Berkeley: University of California Press.

4 .Green, A. H. (1978). The Tunisian Ulama 1873-1915: Social Structure and Response to Ideological Currents. Leiden: Brill.

5 .Hopkins, J. F. P. (1958). Medieval Muslim Government in Barbary. London: Luzac.

6 .Larguèche, A. (1999). Les ombres de la ville: Pauvreté et marginalité à Tunis aux XVIIIe et XIXe siècles. Tunis: Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis.

7 .Mantran, R. (1961). L'évolution des institutions de la Tunisie aux XVIIe et XVIIIe siècles. Cairo: Institut Français d'Archéologie Orientale.

8 .Mantran, R. (1975). L'évolution des relations entre la Tunisie and l'Empire Ottoman au XVIIe et XVIIIe siècles. Cairo: Institut Français d'Archéologie Orientale.

9 .Panzac, D. (1985). Plagues and Contagions in the Ottoman Empire (1700-1850). New Jersey: Princeton University Press.

10 .Perkins, K. (2004). A History of Modern Tunisia. New York: Cambridge University Press.

11 .Valensi, L. (1977). Tunisian Peasants in the Eighteenth and Nineteenth Centuries. New York: Cambridge University Press.

12 .Valensi, L. (1985). Fellahs et Bedouins dans la Tunisie du XVIIIe et XIXe

siècles. Paris/The Hague: Mouton & Co

الملاحق

جدول :(1) الإطار الزمني السياسي لقوات المحلة في العهد الحسيني ١٧٨٢-١٨٣٧

الفترة /السنة	الباي أو السلطة السياسية	طبيعة ارتباط المحلة بالسلطة	الدور السياسي والعسكري	المصدر
١٧٨٢-١٨١٤	حمودة باشا الحسيني	تعاظم دور المحلة بوصفها أداة مخزنية سنوية لضبط القبائل والجباية	تثبيت سلطة الباي في الداخل ومراقبة الجهات وتأكيد حضور الدولة في المجال الريفي	(ابن أبي الضياف، ١٩٩٠، ج٣، ٦٢)؛ (البشروش، ١٩٨٢ب، ١١٨)
١٧٩٤-١٧٩٥	حمودة باشا والحرب التونسية-الطرابلسية	استُخدمت المحلة ضمن سياسة تعبئة عسكرية ومخزنية مرتبطة بالدفاع والضغط الإقليمي	إسناد القرار السياسي والعسكري للباي وربط الجباية بالأمن	(ابن أبي الضياف، ١٩٩٠، ج٣، ٧٥)؛ (البشروش، ١٩٨٢ب، ١٤٢)
١٨١٤-١٨٢٤	عثمان باي ثم محمود باي	استمرار وظيفة المحلة مع تراجع نسبي في قوة المركز بعد وفاة حمودة باشا	حفظ التوازن بين المخزن والقبائل ومتابعة الالتزامات الجبائية	(ابن أبي الضياف, ١٩٩٠، ج٤، ١٨)؛ (الشاطر، ١٩٩٢، ٤٩)
١٨٢٤-١٨٣٥	حسين باي الثاني	المحلة أداة سياسية-جبائية لتأكيد السيادة الداخلية في ظل ضغط أوروبي متزايد	ضبط الأمن الداخلي وجمع الضرائب وتثبيت علاقة الباي بالأعيان المحليين	(ابن أبي الضياف، ١٩٩٠، ج٤، ٣٢)؛ (الشاطر، ١٩٩٢، ٥٥)
١٨٣٥-١٨٣٧	مصطفى باي	استمرار المحلة مع بداية تحولات إصلاحية وعسكرية سابقة للتنظيمات اللاحقة	المحافظة على النفوذ المخزني ومواجهة اضطراب الجباية والقبائل	(ابن أبي الضياف، ١٩٩٠، ج٤، ٤١)؛ (الشاطر، ١٩٩٢، ٦٤)

جدول :(2) وظائف المحلة بين السياسة والعسكر والجباية

الوظيفة	مجال العمل	آلية التنفيذ	الأثر في الدولة الحسينية	المصدر
الوظيفة السياسية	إظهار هيبة الباي وسيادة المخزن	خروج الباي أو ممثليه في موكب عسكري-إداري دوري نحو الجهات	إعادة إنتاج الولاء السياسي وربط الأعيان المحليين بالمركز	(الشريف، ١٩٨٠، ١٤٢)
الوظيفة العسكرية	حماية السلطة وقمع العصيان والاضطراب	اصطحاب فرق عسكرية وفرسان ومرافقين مخزنيين	ردع القبائل المتمردة وتأمين طرق الجباية والتجارة	(الشاطر، ١٩٩٠، ٩١)
الوظيفة الجبائية	جمع الضرائب واللوازم والجبايات العينية والنقدية	التفاوض أو الضغط على القبائل والقيادات المحلية لدفع المطلوب	توفير مورد مالي للدولة وربط الجباية بالحضور العسكري	(البشروش، ١٩٨٤، ١١٥)
الوظيفة الإدارية	متابعة القياد والعمال والمشايخ	إجراء التعيينات والعزل والتحقيق في الشكاوى أثناء حركة المحلة	تعزيز مركزية القرار وإضعاف استقلالية الأطراف	(الشاطر، ١٩٩٠، ٩١)
الوظيفة الرمزية	إظهار الطاعة والولاء للعرش الحسيني	طقوس الاستقبال والهدايا والبيعة المحلية	ترسيخ الشرعية التقليدية للباي أمام المجتمع المحلي	(الشريف، ١٩٨٠، ١٤٢)

جدول :(3) التركيبة العامة لقوات المحلة ومرافقيها

العنصر	صفته داخل المحلة	المهمة الأساسية	دلالته السياسية/العسكرية	المصدر
الفرسان والمقاتلة	قوة حركة وحراسة وضبط	المرافقة العسكرية والردع والتدخل السريع	يعكس اعتماد الدولة على قوة متنقلة لا على ثكنة ثابتة فقط	(الشريف، ١٩٨٠، ١٢٥)
المخزن والقياد	إطار إداري وسياسي	تنظيم العلاقة مع القبائل والجهات وتحصيل الجباية	يمثل امتداد الدولة المركزية خارج العاصمة	(الشريف، ١٩٨٠، ١٢٥)
الكتاب والعدول	جهاز توثيق ومحاسبة	تسجيل المدفوعات والعهود والشكاوى	يبين أن المحلة لم تكن عسكرية فقط بل مؤسسة إدارية متنقلة	(الشاطر، ١٩٩٢، ٤٦)
الأعوان والحشم	خدمة اللوجستيك والتموين	النقل، التموين، نصب المخيم، تأمين المسير	يكشف الطابع المركب للمحلة كموكب دولة متنقل	(البشروش، ١٩٨٩، ٨١)
الأعيان المحليون	وسطاء بين المركز والقبائل	الاستقبال والتفاوض والضمانات	كانوا حلقة وصل بين سلطة الباي والمجتمع المحلي	(البشروش، ١٩٨٩، ٨١)

جدول :(4) مجالات تحرك المحلة وأهدافها

المجال الجغرافي	طبيعة التحرك	الهدف السياسي	الهدف العسكري/الأمني	المصدر
الداخل التونسي والجهات القبلية	خروج دوري أو موسمي بحسب حاجة الدولة	تجديد الولاء وجمع الضرائب	منع العصيان وتأمين الطرق	(بن أبي الضياف، ٢٠٠١، ج٣، ١١٥)
مناطق الوسط والسباسب	تحرك مخزني نحو القبائل ذات الثقل الجبائي	إخضاع الوسطاء المحليين لسلطة الباي	ردع الامتناع الجبائي أو النزاع المحلي	(البشروش، ١٩٨٢، ٤٧)
السواحل والمراكز التجارية	زيارات وضبط عند الحاجة	حماية موارد الدولة ومنافذ التجارة	منع اضطراب الأسواق والطرق	(البشروش، ١٩٨٢ ب، ٤٧)
الحدود والجهات المتاخمة	تحرك مرتبط بالأمن والتوازن الإقليمي	إظهار قدرة الباي على حماية المجال الترابي	المراقبة والتعبئة عند التوتر	(بن أبي الضياف، ٢٠٠١، ج٣، ١١٥)

جدول :(5) أثر المحلة في بناء الدولة الحسينية

المحور	مظهر الأثر	أهميته في البحث	مثال تاريخي عام	المصدر
المركزية السياسية	ربط الجهات بالعاصمة وبقصر باردو	يوضح كيف حوّلت الدولة الحركة العسكرية إلى سلطة سياسية	خروج الباي أو ممثليه لتجديد الطاعة	(الشاطر، ١٩٩٢، ٤٥)
الجباية والمالية	تحصيل الموارد من القبائل والجهات	يبين العلاقة بين القوة العسكرية والمال العام	المطالبة بالضرائب والهدايا واللوازم	(البشروش، ١٩٨١، ١١٢)
الأمن الداخلي	الردع وتفكيك التمرد أو الامتناع	يعكس ضعف الإدارة الثابتة وحاجة الدولة لقوة متنقلة	استخدام الفرسان والمخزن لمرافقة الجباية	(البشروش، ١٩٨١، ١١٢)
إدارة المجتمع المحلي	التفاوض مع القياد والمشايخ والأعيان	يفسر طبيعة الحكم الحسيني بوصفه حكمًا تفاوضيًا-قسريًا	التسويات بين الباي والزعامات المحلية	(التيمومي، ١٩٩٨، ٦٧)
الشرعية التقليدية	إظهار الهيبة والبيعة والطقوس	يبين البعد الرمزي للمحلة لا العسكري فقط	الموكب والاستقبال والهدايا	(الشاطر، ١٩٩٢، ٤٥)